

ان يرى البشر من تحت كذا كوفي فتاوى الظهيرية **مص** ايصال
 الماء الى المختص الشارب والحاجين ستة **قن** ان توضع ولم يصل
 الماء تحت الحاجبين اجزاه وعليه الفتوى **تف** الشعلة المسترسلة من
 الذقن لا يجيشه عند اخلافا للشاقي كذا في الكافي وفتاوى الظهيرية
 وذكر في الراقي والكنز والوقاية ان مسج ربع اللحية فوضي **وقال** في
 المنظومة هذا عند ابن حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف روايتان الاولى
 ان يفرض مسج كل المحبة والثاني لا يجيش شئ منها كذا في الكافي **قن** ان
 امر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجيش عليه غل الذقن وكذا ذكر في
 فتاوى الظهيرية ان حلق الحاجب وجز الشارب بعد الفل لا يلزم
 الاعادة **كا** البياض الذي بين العذار وشحمتي الاذن بالوجه
 حتى يجيش عند ابن حنيفة وتحد حرمهما الله خلافا لابي يوسف
 رحمه الله كذا في المنظومة ونسخة المعجم وفتاوى الظهيرية
قن ايحده التوضي لشدة البرد وحينه ولم يصلي الظهيرية لا يجزيه
جص لا يبيض فاه ولا عينيه ثم يضا شديدا لو بقى على شفثيه او على
 جفنيه لمعة لا يجوز الوضوء والاغتسال **خف** يجف ايصال الماء الى
 الما **خف** اما الشفة ما يظهر منها عند الانضمام فن الوجه وما
 يكتم عند الانضمام فهو تبع الفم هو الصحيح **قن** ارسل الماء في الوضوء
 من وسط رأسه او هامته على وجهه بسقط به فرض المسح وغسل الوجه
قن يفل وجهه ويمسح الماء من الذقن الى الجبهة يجوز **والسنة**
 ان تمسح بالبرية الى الذقن ثم يمسح ذراعيه من الرقبتين ذكرا يبدان
 قبل الاصاب بالمال فقول ويقوله عند غسل يده اليمنى اللهم اعطني كتابي

يخبر

يمين وحاسبتي حسيا يسيرا ويقوله عند غسل يده اليسرى اللهم لا تقطع
 بشمالي ولا من وراء ظهري ولا تقاسبني حسيا يا شديدا **كا** المرفقان لا
 يدخلان في الفل عند زفر رجله **مص** المتوضي لا يجزى بها عم ان كان
 بلا سوا ان كان ضيقا فظا هو الزواية عن اصحابنا لا يد من تحريكه
 وانزع هكذا ذكر في المحيط وفي فتاوى الكبرى **خف** رجل باصبع فرجة
 فا دخل المارة والمرهم فجاز موضع الفرجة فتوضاه ومسح عليه جان
 لالرج وعليه الفتوى كذا كوفي فتاوى الكبرى ومنية المنية واذا قام لظفار
 بعد ما توضاه لا يجيشه امر الماء على انا ملة كذا كوفي فتاوى الظهيرية
 والينا بيع في شرح القدرى ثم **مح** له اسم ويقوله اللهم اغتسل بجمناك
 وانزل علي من بركاتك وحرم شعري وشبري على التار **هد** المفروض
 في مسج الراس عند الشافعي ثلث شعرات وعند مالك الاستيعاب
 وفي بعض الروايات قدره اصحابنا ثلث اصابع من اصابع اليد وهو
 رواية الكوخجي والطحطاوي وذكر في فتاوى الظهيرية ان هذا التقدير
 صحيح **وعن** ابن حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى في مقدار ربع الزايم
 وهو اختيار القدرى وذكر في تحفة الفقهاء ولو مسح راسه باصبع واحد
 بظفرها وظهرها وجانها جان كذا في فتاوى الظهيرية **وقال** بعض
 مشايخنا لا يجوز والتصحيح انه يجوز هكذا اورد عن ابن حنيفة رحمه الله
 وذكر في خلاصة الفتاوى الصحيح انه لا يجوز **خف** ان وضع ثلث اصابع
 ولم يجزها لا يجوز مسح الراس عند محمد رحمه الله **خف** ان مسح باصبع
 او اصبعين قد ربع الراس لا يجوز عند الثلث اما لو مسح باصبع واحد
 الى الماء ثلث مرات يجوز **خف** وذكر لو مسح باطراف الاصابع يجوز سواء